دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 43، ملحق 1، 2016

أشباه العُمَد في العربية

حسين أحمد بوعباس *

ملخص

قَسَم النحاة العناصر النحوية على قسمين: العُمْدة والفَضْلة، والبحث يراجع هذين القسمين فيجد حالات تخرج عن ذلك، وأشار إلى كثير منها النحاةُ في أثناء كلامهم ولم يَضعوا لها قسمًا ثالثًا خاصًّا بها؛ لذلك اختار البحث مصطلح (شِبْه العُمدة) لهذه الحالات التي تأخذ فيها الفضلة وظيفة العمدة أو جزءًا منها على مستوى الدلالة واللفظ أو الدلالة وحدها، ثم تتبَّع تلك الحالات فجعلها في قسمَين: شِبه عمدة تُعقِب العمدة وهي سبع حالات رئيسة، وشبه عمدة لا تُعقِب العمدة وهي ست حالات، واعتمد في ذلك على عبارات النحاة أنفسهم في مختلف مراحل النحو العربي.

الكلمات الدالة: العناصر النحوية، النحاة، العمد، شبه العمدة.

المقدمــة

للتصنيف النحويّ مراحل تَقلَّب فيها بين تغييرات مختلفة على مستوى الأحكام النحوية التي انتهى إليها، واللغةِ التي عُرِضَت بها هذه الأحكام، وغيرهما. وكان مما مرَّ في تلك المراحل أيضًا أمرُ تعيين مصطلحٍ ما للوظيفة النحوية التي تكون موضع البحث والدراسة، ففي المراحل المبكرة كنتَ تَجِدُ تعدُّد المصطلح للوظيفة الواحدة، كما تجد تعدُّد الوظيفة للمصطلح الواحد، ثم أخذ هذا يقل، ومن جانب آخر ظلّت مصطلحات نحوية جديدة تَظهر لمفاهيم نحوية تَجِدُّ مِن حينٍ لآخر، ويكفيك لذلك أن تنظر في تعريفات المصطلحات النحوية لترى تغيُّر القيود والشروط من عصر لآخر، وما ذلك إلا لالتفات هذا النحوي المعرِّف لمفهوم لم يلتفت إليه مَن قبله أو لم يره الآخَرُ مهمًّا.

وهذه سمةٌ تُلفيها في أكثر العلوم تعكس لك مدى تطور العلم ونُموّه الذي يقتضي زيادة المصطلحات المناسبة لزيادة المفاهيم في هذا العلم.

وفي الدراسة النحوية –بخلاف المشهور– ما زال في القوس مَنزَع، ويأتي هذا البحث لتعيين وظيفة نحوية بينيّة واختيار مصطلح خاص بها، فقد التفت النحاة إلى العنصرين اللذين غالبًا ما تَتحقق بهما الجملة وتَتمُّ بهما فائدتها =فسمَّوا كلاًّ منهما بمصطلح يكشف عن مناط التسمية، فكانت تسمية المسند والمسند إليه على اعتبار الإسناد، في حين أنَّ نوع الجملة قامت عليه تسمية المبتدأ والخبر والفعل والفاعل. وأمَّا إذا كان المناط في التسمية فكرة الأصل والفرع فقد تواضَعوا على مصطلحَي العمدة والفضلة. وهي قِسمة ضربت بأثرها في أكثر أبواب النحو إن لم تستولِ عليها كلها في بعض المصنفات النحوية، فكان لذلك أثره في الأحكام التفصيلية في هذه الأبواب وما يُبنى عليها من توجيه.

ولكنَّ النظر في انتفاع التصنيف النحوي مِن هذين المصطلحين وأحكامهما يكشف عن أنّ قبضة النحويِّ كانت تشتد بهما في أول الباب عند تعيين المفهوم وقيوده، ولكنها شيئًا فشيئًا ترتخي بعد ذلك، فلا يمتنع أحيانًا في التفاصيل والتوجيهات من تقرير بعض ما يخالف مقدِّماته أو يعدِل عنها، ويتضح ذلك أكثر في مصنفات النحو التطبيقي عند معالجته النحوية لنصوص القرآن والنثر والشعر.

وما كان ذلك ليقع لولا أنه يجد أنَّ الاستعمال اللغوي يتجاوز هذه القسمة الثنائية بالتعاقب بين طرفيها، فتقع الفضلة مكان العمدة، وتتصف العمدة ببعض سمات الفضلة. لذلك جاء هذا البحث لرصد المواضع التي تنهض بها الفضلة بوظيفة العمدة دلاليًّا وشكلاً أو دلاليًّا فقط، واخترت لهذه الوظيفة مصطلح شِبه العمدة.

ولست أدَّعي أنَّ النحاة في هذا أُتوا من غفلة، ولكنَّ فكرة

* كلية الآداب، جامعة الكويت. دولة الكويت. تاريخ استلام البحث 2014/7/2، وتاريخ قبوله 2014/9/2.

© 2016 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

الأصل والفرع التي صَدَروا عنها في هذه القسمة الثنائية (العمدة والفضلة) جعلتهم يحكمون على ما يخرج عن قيودهما من حالات بأنه عارض أو طارئ لا يَنقض الحكم الأصل، ولكنَّ رصد هذه الحالات من الكثرة –كما سيظهر– بمنزلة لا تناسب الحكم عليها بالطروء، بل تمنح النظر فيها والاعتداد بها وجاهة تقتضي إفرادها بمصطلح يدل على وظيفتها ومفهومها، وهذا ما سعى إليه هذا البحث.

وأهمية هذا الموضوع تأتي لتحقيق توصيف أكثر دقة لهذه الوظيفة التي يقوم بها عنصر الفضلة مخالفًا السمات التي يعيّنها النحاة للفضلة على نحو الإطلاق، وتمام ذلك يكون بتخصيصها في هذه الحالة بمصطلح يميزها من حالها في غير تلك الوظيفة تمييزًا دقيقًا، ومما يزيد هذا الأمر أهميةً ما سلف ذِكره من اتساع أثر هذه القسمة في المصنفات النحوية بشقيها النظري والتطبيقي.

وقد اقتضت دراسة هذا الموضوع استقراء المنثور من التفاتات النحاة وإشاراتهم في هذا الأمر في مختلف عصور التأليف النحوي النظري والتطبيقي، وتحليلها ومحاولة بنائها بما يوافق منهجهم ويحقق هدف البحث في تحديد حالات أشباه العمد.

فجاء البحث في مقدمة وقِسمين وخاتمة، واشتمل القسم الأول على تحرير مصطلحات ومفاهيم يحتاج البحث إليها رتَّبتها ترتيبًا ألفبائيًّا، والقسم الآخر عرض صور أشباه العُمد التي جاءت على وجهين أحدهما أشباه العمد التي تُعقِب العمدة، والآخر أشباه العمد التي لا تُعقب العمدة، وهي مرتبةٌ أيضًا بحسب الحروف. ثم خُتم البحث بخاتمة ضمَّت أهم النتائج.

وأسأل الله أن يكون البحث إشارة تلفت النظر إلى رصد حالات أخرى قد تدخل في مفهوم شبه العمدة مما لم أنتبه لها.

أولا: المصطلح والمفهوم

نحتاج إلى تعيين المفهوم المراد في بعض المصطلحات التي سيعتمد عليها البحث، وهي:

1. الجملة

قد يُوهِم النظرُ في تعريفات النحاة للجملة أنَّ لهم اتجاهات مختلفة في تعيين مفهوم هذا المصطلح، فمنهم من قَصَرها على توافر رُكنَي الإسناد: المسند والمسند إليه؛ فهما المبتدأ والخبر في الاسمية، والفعل والفاعل في الفعلية، ومنهم مَن ربط ذلك بتحقُّق الفائدة التامة منها. والحقُّ أنَّ النحاة لم يكونوا يُقْصون أحد الطرفين إسقاطًا له؛ فمنذ أن قرَّر سيبويه علاقة الإسناد بين طرفَي الجملة صار ذلك من المسلَّمات في النحو العربي، فكان كثيرٌ منهم يلتفت إلى تحقُّق الفائدة وعدمها مراعاة للجانب الدلالي في الجملة[1].

ولكنَّ اهتمام النحاة بعد ذلك باستقلالية الجملة وعدم استقلاليتها جعل بعضهم يجرِّدها من قيد الاستقلالية، ويشترطها في مصطلح الكلام الذي سيأتي في معالجتنا له بيانُ سببِ أخْذِنا بهذا التفريق بين المصطلحين.

2. العمدة :

تَتَبَّعتُ هذا المصطلح كثيرًا فلم أجده في كتب متقدِّمي النحاة، ولم أجد في الدارسين المحدثين أحدًا عيَّن له ذِكرًا مذ عصر أولئك النحاة إلى زمن الزمخشري[2]، ولكنَّ في حدود الرُّمّاني تصريفًا له يصلح أن يكون أقدم ظهور وجدتُه له؛ ذلك أنّ الرُّمّاني يقول: "مُعتمَد [البيان][3] الذي لا يَجوز حذفه هو الفاعل ...، ومعتمد [البيان] الذي يجوز حذفه المبتدأ"، ويقول: "عِلَّة الرفع في الاسم هي ذِكرُ الاسم على جهةِ [معتمد][4] الكلام، وعلَّة النصب فيه ذِكرُه على جهة الفضلة في الكلام"[5]، وحكى عنه أبوهلال العسكري قوله: "وأمَّا معتمد البيان فهو الذي لا يصح الكلامُ إلا به نحو قولك: ذهب زيدٌ، ...فأمّا الفاعل فهو معتمد البيان"[6]. فهذا اللفظ (مُعتَمَد) في صورة اسم المفعول جاء بدلالة (العمدة) عينها، ولا يَبعد أنه بدأ من هنا أو ما يَقرب منه، وربما ساعد على ذيوعه أبو موسى الجزوليّ الذي يقول في مقدمته: "والمبتدأ معتمد البيان... والخبر معتمد الفائدة"[7]. ثم تَطَوَّر إلى صورة (العمدة) التي استقر عليها عند المتأخرين، وذاع في كتبهم واعتمدوا عليه[8].

وبعض متأخرِي النحاة يُعرِّفون العمدة بأنها: "ما لا يجوز الاستغناء عنه في الأصل"[9]، وهو تعريف مختصرٌ محكَمٌ طَبَّقَ المفصِل، ينفي إشكال حذف العمدة حذفًا واجبًا في مواضع، وحذفًا جائزًا في مواضع أُخر؛ ذلك أنَّ التعريف يراعي أصل الوضع قبل أن تطرأ على هذا الوضع طوارئ الاستعمال وعوارضه، وهو أمر تُثبته أصول النحو، وعرَّفوه بغير ذلك.

والعُمَد عند بعض النحاة[10] ثلاث: الفاعل والمبتدأ والخبر، وما كان أصله ذلك كالاسم والخبر لكلٍّ مِن إنَّ وأخواتها ولا التبرئة وما الحجازية وكان وأخواتها وكاد وأخواتها ومعمولَي ظنّ وأخواتها، ويزيد آخَرون[11] الفِعلَ في الجملة الفعلية.

3. الفضلة

استخدم أبوعبيدة مادة (فضل) بمعنى الزيادة –وهو معنى لغويٌّ– في كلامه في قوله تعالى: ((لَسَاحِرانِ))[12]: "أدخَلوا اللام في الابتداء وهي فضلٌ"[13]. ولكنَّ أقدم موضع وجدته للفضلة مصطلحًا هو في المقتضب للمبرّد (ت285)، فقد استعمله في مواضع من كتابه أهمها قوله في حديثه عن حذف المفعول من الفعل: "فيكون المفعول فيه [أي المفعول في الفعل]

فضلةً كالحال والظرف والمصدر ونحو ذلك مما إذا ذكرتَه زدتَ في الفائدة، وإذا حذفتَه لم تُخلِ بالكلام؛ لأنك بحذفه مستغنٍ، ألا ترى أنك تقول: قام زيدٌ، فلولا الفاعل لم يَستغن الفعل"[14]. فتلحظ أنه ربطه بزيادة الفائدة وإمكان الاستغناء عنه، وهذا ما سيستمر في كلام النحاة بعده ليتقرر لنا بعدُ تعريفان للفضلة:

أولهما: "الواقع بعد تمام الجملة وإن توقَّفَت الفائدة عليه"[15].

والآخر: "ما جاز الاستغناء عنه في الأصل، أي: أصل التركيب"[16]. وهو واضح الشبه بتعريف العمدة؛ لأنه يعتمد الأساس نفسه.

وهذان تعريفان تناوب عليهما النحاة في مصنفاتهم في مقام التعريف ومقام المعالجة للمفهوم، وهما ليسا وجهين لأمر واحد، بل هما يختلفان ويترتب على كلٍّ منهما أثر مختلف، ومما يشهد باختلاف النحاة فيهما قول ابن هشام: "والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة، لا ما يَصح الاستغناء عنه"[17]، فقد ردَّ التعريف الثاني، في حين وصفه الشاطبي بأنه أعم؛ يريد أنه أجمع للمفهوم[18].

وفي هذا البحث سأعتمد التعريف الثاني لأنه يقوم على المعيار الذي يستند إليه تعريف العمدة السابق، وهو أصل التركيب، ليتسق التعريفان وفق معيار واحد يضبط اتجاه البحث، ومما يُستأنس به أنَّ سيبويه قيَّد الفضلة –دون أن يسمِّيها– بقيد يناسب التعريف الثاني حين قال عن الحال: "ما بعْد الأسماء هنا لا يُفسِد تَرْكُه الكلامَ"[19]، وكذلك مرّ بنا تقييد المبرّد الفضلة بالاستغناء أيضًا، مما يُرجِّح القول بأنَّ الاتكاء على إمكان الاستغناء عن العنصر النحوي مقدَّم على الأخذ بوقوعه بعد الفائدة في تعيين مفهوم الفضلة.

والفضلات عند النحاة[20] يَدخل فيها المفعولات الخمسة: المفعول المطلق، والمفعول به، وله، وفيه، ومعه، والتحذير، والإغراء، والاختصاص، والمنادى، والمندوب، والاستغاثة، والترخيم، والحال، والتمييز، والمستثنى، والظرف، والنعت وسائر التوابع، والحرف.

وابن هشام[21] أدخل فيها الجملة التفسيرية التي عرَّفها بأنها "الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه"، على الرغم من أنَّ ابن جني[22] يقول: "وأصلُ وضْع الفضلة أن تكون مفردًا"، فتكون التفسيرية على قول ابن هشام خروجًا عن أصل الفضلة، ولا يمكن حمْلُها على الجمل الأخرى كالحال وغيرها؛ لأنَّهم قدَّروا الأصل مفردًا في هذه الجمل، وهو غير ظاهر في التفسيرية.

4. الكلام

وهو مِن أقدم المصطلحات النحوية، فسيبويه استخدمه كثيرًا في كتابه على نحو اختلطت فيه الدلالة اللغوية بالدلالة الاصطلاحية، وهو يحكيه عن بعض شيوخه كالخليل ويونس([23])، ثم سار المصطلح في المصنفات النحوية مشاركًا لمصطلح الجملة في الدلالة نفسها إلى أن تميَّز كلٌّ منهما بدلالته الخاصة به، وأقدم مَن نجد عنده ذلك ابن مالك[24] والرضيّ ثم ابن هشام، فالرضيُّ يقول: "الجملة ما تَضمَّن الإسنادَ الأصليّ سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، والكلام ما تَضمَّن الإسنادَ الأصلي وكان مقصودًا لذاته، فكلُّ كلامٍ جملةٌ ولا ينعكس"[25]. وابن هشام يُقرِّر أنَّ الكلام ما حسُن السكوت عليه، في حين أنّ الجملة هي مِن الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر، "وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفَين... والصواب أنها أعمُّ منه، إذ شرطُه الإفادة بخلافها"[26].

ومِن الواجب أن يأخذ البحثُ بهذا التفريق لأنه يكشف عن مفهومين واقعين لا يسعنا الخلط بينهما.

بقي أن نشير إلى أنَّ نحاةً[27] اشترطوا في مفهوم الكلام قيد الفائدة الجديدة أو (مدى الفائدة)[28]؛ أي: تحقُّق الفائدة فعلاً بهذا التركيب، لذا ذكروا تراكيب مثل: السماء فوق الأرض، والنار حارة، فلم يعدُّوها كلامًا أو جملة، والحقُّ أنَّ هذا القيد قد يتيسَّر إنكاره أو ردُّه على مستوى التقعيد النظري؛ إذ لا تَبِين أهميته حينئذ، ولكنه مهمٌّ في مستوى معالجة النصوص نحويًّا، وقد أوقع ذلك بعض النحاة في التناقض بين نحوهم النظري والتطبيقي[29]. لذا اخترتُ في البحث الأخذ به، وسيظهر أثرُه في مبحث شبه العمدة التي لا تُعقِب العمدة.

وبعدُ، فلنا أن نتساءل هل العمدة والفضلة مفهومان في الكلام أم في الجملة فقط؟ وأهمية هذا السؤال تتمثل في أنها تحدد لنا ميدان معالجة هذين المصطلحين.

وبِرَجْع النظر في الفَرق السالف بين الجملة والكلام يتضح لنا ضيق الجملة بمفهوم الفضلة، فهي تكاد تستغني عنه[30]، في حين أنَّ الكلام يتسع له باحتمالاته المتعددة؛ لذلك يختار البحث اعتماد مصطلح الكلام في معالجة هذين المفهومين وما يُشبههما كما سيأتي، ولكنَّ كثرة استخدامي لمصطلح الجملة يرجع إلى أنّ مفهوم الكلام عند النحاة لا يتحقق إنْ لم تتم عناصر الجملة بناءً على قولهم: كلُّ كلام جملة ولا ينعكس، فعنايتي بتحقق شرط الجملة ضامنٌ لتحقُّق مفهوم الكلام.

1. شِبْه العمدة[31]:

لأنَّ العمدة والفضلة أقامهما النحاة على اعتبار (أصل القاعدة)[32]، فإنَّ الخروج بدليلٍ ما عن وظيفة كلٍّ منهما هو عدولٌ عن الأصل يحقق الفائدةَ المشترَطة في الجملة العربية، وقد التفت النحاة لهذا العدول بطارئٍ ما، ولكنهم لم يَخُصّوه بمصطلح عام، فالسيرافي[33] يَصِفها باللازمة، وشِبه ذلك عند أبي البقاء العكبري[34] والرضي[35] يقول: "عُمَدٌ شُبِّهت

بالفضلات"، أو عمدة في صورة الفضلة، والسيوطي[36] يَعدُّها عُمَدًا أُلحِقت بالفضلات، ويقرِّر وظيفةً بين العمدة والفضلة.

ومِن جانب آخر نجدهم رصدوا خروجًا معاكسًا، فابن مالك[37] يَذكر الفضلة المُلحَقة بالعُمد، والرضي[38] يقول: جُزء العمدة، والفاكهي[39] يستعمل الفضلة العمدة، وأخيرًا الشنقيطي[40] يورد المصطلح نفسه (شِبه العمدة).

فكما وجدنا النحاة خرَجوا من المصطلحات التفصيلية كالمبتدأ والخبر والفاعل إلى مصطلح جامع هو العُمَد، وتخطَّوا بمصطلح الفضلة تَعدُّد الفضلات من حال ونعت ومفعولات وغيرها، كذلك نحتاج هنا إلى مصطلح للحالات التي تُقارض فيها الفضلةُ العمدة وظيفتها لعارضٍ ما، وهي حالات غير قليلة، فاخترنا مصطلحَ شِبه العمدة.

ونريد بشبه العمدةِ الفضلةَ التي بها تمامُ معنى الجملة وفائدتِها فلا يُستغنى عنها، ولا يُلتزم فيها أخذُ حكم العمدة الإعرابي وهو الرفع، ويجوز أن تَجتمع بالعمدة كما يجوز أن تُعقبها وتَنوب عنها.

والأخذ بهذا المفهوم قد يعترضه إشكال: وهو أنّ تعريف العمدة والفضلة يقوم على اعتمادِ أصل الوضع قبل أن يطرأ طارئ على التركيب، فيَعرض حذفُ العمدة أو الاعتمادُ على الفضلة في تمام فائدة الجملة، وهنا في القول بمفهوم شبه العمدة خالفتَ ذلك فأخذتَ بالطارئ وتركت الأصل.

والجواب: أنَّ الأصل الذي قرَّره النحاة قام على الكثير المطَّرد أساسًا في تقرير نمط الجملة العربية، ولكن النظر في المواضع التي حدَّد فيها النحاةُ حذْفَ العمدة[41] – في كِلا الجملتين الاسمية والفعلية وظهورَ مركزيةِ الفضلة فيها– يُظهر كثرتَها واطّرادَها أيضًا[42] على نحو يَجعل الأخذَ بهذه المواضع وبغيرها أصلاً آخر يوافق المناطَ الذي أخذ به النحاةُ حينما أصَّلوا النمط الجُملي في العربية، وعليه فلا مانع من عدِّ ذلك أصلاً يَقوم عليه مفهومٌ يناسبه ويتسق مع المفاهيم الأخرى المقرَّرة في النحو، وليس هذا خارجًا عن الفهم النحوي للقاعدة، بل هو قائم على مقررات النحو العربي نفسه كما سيظهر في اعتمادنا على كثير من أقوال النحاة ونصوصهم في التقعيد والتطبيق النحويَّين.

ومما يُبيِّن ذلك التمثيلُ بالصفة التي يقرِّر النحاةُ أنَّ حكمها أن تكون زائدةً على الموصوف، فتكاد تَخرج عن الفضلة ويُقصَر مبناها على الفائدة[43]، وكذلك الحال التي يرون أنها في الغالب مؤسِّسة[44]، ثمَّ يعدُّونهما فضلتَين وأنَّ لحاقهما (الصفة والحال) بالعُمدة طارئٌ أو عارضٌ[45]، فكيف نقرِّر لهما الأصالة والغالبية من جانب والعرَضَ والطُّرُوء من جانب آخر؟ لذلك احتجنا إلى القول بوظيفة ثالثة هي شِبه العمدة.

ثانيًا: صور أشباه العمد

أ. صور شبه العمدة التي تُعقِب العمدة

المراد بأنها تُعقب العمدةَ: حذفُ العمدة وشغْلُ شِبه العمدة وظيفتَها الدلاليةَ أو الدلالية واللفظية معًا، والمراد بالحذف هو ما اقتضته الصناعة النحوية[46] وهو "عبارة عن تركِ ذِكر ما يقتضي الكلامُ ذِكرَه، وليس معناه أن يكون مذكورًا ثم يُحذف، إذ لا يَثبُت هذا أبدًا، ولا يَلزم أن يكون مقصودَ الذِّكر للمتكلم ثم لا يَذكره، إذ قد يكون كذلك وقد لا يكون"[47]. وأخْذُ البحث بهذا يقتضي أن يَدخل فيه ما تُرك ذِكره وإن نُوي أو قُدِّر، فما يعدُّه النحاة مستترًا كالفاعل سيجري في حكم المحذوف هنا[48]، ثُم إننا سنحتكم في هذا إلى البنية المعيارية الغالبة للجملة العربية بصورتَيها: فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر.

وفي مبحث الحذف هنا نجد أمرًا يقوّي مقالةَ الشَّبَه بين العمدة والفضلة ذلك أنّ النحاة اشترطوا الشرط نفسه في حذف أيٍّ منهما، فالقاعدة "أنه لا يُحذف الشيء لغير دليل سواء أكان عمدة أم فضلة"[49]، ولا يَنقض ذلك قولُ ابن هشام: "إذا كان المحذوف فضلة فلا يُشترط لحذفه وجدان الدليل"؛ لقوله بعد ذلك: "ولكن يُشترط ألا يكون في حذفه ضررٌ معنوي أو صناعي"[50]، فإذا اشترط الضرر فقد اشترط الدليل ضمنًا؛لأنّ الضرر لا يقع إلا بفقدان الدليل.

وقد تَلحظ فيما سيأتي كثرةَ الحالات التي يَعدُّها النحاة في الحذف، فتتساءل عن الفائدة في نقل هذه الحالات من مبحث الحذف إلى هنا؟

قد يكون ذلك صوابًا لكنه يبيّن لنا نِصف الصورة فقط، ونصفُها الآخر أنّ المحذوف لم يعُد قائمًا بالوظيفة ولم يُبْدِ لنا الدلالة المرادة، بل الذي بيَّنها هو العنصر الذي قام مقامه في الكلام، وهو الذي يُعنى به هذا المبحث، وهذه العناصر هي على النحو الآتي[51]:

1. التمييز في مِثل قولك: نِعم رجلاً زيدٌ، وبئس مَثلاً القومُ الظالمون، لأنه به يَبين المرادُ، وقد أخذ حكمَ العمدة في عدم جواز حذفه[52]، فاجتمع له الدلالةُ والحكم فشابَه العمدةَ في الوظيفة، في حين أنَّ العمدة –وهو فاعل نِعم وأخواتها– محذوف هنا[53]، غيرَ أنَّ الفائدة متحقِّقة بشِبه العمدة. ومِن ذلك قوله تعالى: ((بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً)) وقوله: ((سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا)) وقوله: ((وَسَاءَتْ مُرْتَفَقاً)) وقوله: ((سَاءَتْ مُسْتَقَرّا)) وقوله: ((كَبُرَ مَقْتاً)) وقوله: ((كَبُرَتْ كَلِمَةً)) وقوله: ((فَسَاءَ قَرِيناً)) وقوله: ((حَسُنَتْ مُرْتَفَقا)) [54].

2. الحال التي لا يُستغنَى عنها ولا يتم الكلام إلا بها، وسمَّاها الحيدرة اليمنيُّ وابنُ هشام المتمِّمة[55]، وهي في تأتي في صور:

(2/1)- الحال السادَّة مسدّ الخبر في مِثل الحديث: (أقربُ ما يكون العبدُ من ربه وهو ساجدٌ)[56]، وقولهم: ضربي زيدًا قائمًا، وأكثرُ شُربي السويقَ ملتوتًا، وعهدي بزيدٍ قائمًا، وأكثرُ أكلي اللحمَ مشويًّا، وقول لبيد:

وعهْدي بها الحيَّ الجميعَ وفيهمُ
قبْلَ التَّفَرُّقِ مَيسِرٌ ونُدامُ[57]

وقول أبي بشر الضرير:

وأكثرُ ما ألقَى الصديقَ بمرحبًا
وذلك لا يُغني الصديقَ ولا يُرضي[58]

ومما يمكن حملُه على ذلك قولُ الحسن البصريّ: (كأنكَ بالدنيا لم تَكن)، وقولهم: كأنك بالشمس قد طلعَت، وقول الحريريّ في مقامته:

كأنَّي بكَ تَنْحَطُّ

فالحال (لم تكن، وقد طلعت، وتنحطّ) من المجرور بالباء أغنى عن الخبر المحذوف[59].

وهذه الحال تأتي مفردةً، وجملةً كما في الحديث وبيت لبيد، وهذه الحال قد "وقعَت موقع العمدة"[60]، و"لا يُستغنَى عنها"[61]، "فلم يكن منها بُدٌّ كما لا بدَّ من الخبر"[62]، فكانت شِبه عمدة.

(2/2)- الحال التي تقوم مقام الفعل الناصب لها، كما في قولهم: هنيئًا، فالأصل: ثَبَت له ذلك هنيئًا، "فحُذف (ثَبَت) وأقيمَ (هنيئًا) مقامه"[63]، فكانت بدلاً من العمدة، فأَشبَهَتها[64].

فبان من هاتين الصورتين أنَّ الحال تقع شبه عمدة في الجملتين الاسمية والفعلية[65].

3. حروف وصلاتها

(3/1)- الجارُّ والمجرور في القَسَم بنوعَيه: القَسَم غير الطَّلَبي ويُحذَف فعلُه وجوبًا استغناءً بالمقسم به المجرور بالتاء أو الواو أو اللام، والقَسَم الطلبي ويُحذف فعله كثيرًا إذا كان المقسَم به مجرورًا بالباء استغناءً بهما[66]. ومما يُعدّ من الأول قوله تعالى: ((وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)) وقوله: ((وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ))[67]، وقولُ الشاعر:

لِلهِ يَبقَى على الأَيّامَ ذو حَيَدٍ
بِمُشمَخِرٍّ بِهِ الظَيّانُ وَالآسُ[68]

والتقدير: أحلف أو أقسم. ومن الثاني قولهم: بالله لا تفعل، وقولُ ابن هَرْمة:

بِاللَهِ رَبِّكَ إن دَخَلتَ فَقُل لَهُ
هَذا ابنُ هَرمَةَ واقِفاً بالبابِ[69]

والتقدير: أسألك بالله أو نشدتُك بالله كذا[70].

فأنت ترى في هاتين الصورتين أنّ العمدة (الفعل والفاعل) حُذفت ولم يبق في اللفظ إلا الجارُّ والمجرور؛ أي المقسَم به الذي تمَّت به فائدة القَسم بنوعيه غير الطلبي والطلبي، فأَشبَه الحرفُ الجارُّ ومجرورُه العمدةَ.

ويَكون الجارُّ شبهَ عمدة[71] حين يحلُّ محل الفاعل في صيغة المبني للمجهول فيكون الجارُّ والمجرور نائب فاعل، كما في قوله تعالى: ((وَنُفِخَ فِي الصُّور))[72] وبه تَتمُّ الفائدةُ ولا يُستغنَى عنه.

(3/2)- أحرُف الجواب نَعَم ولا وبلى: فكلٌّ منها نائبٌ عن الجملة؛ "ألا ترى إلى قولك: نعم، في موضع (قد كان ذاك)، و(لا) في موضع (لم يكن ذاك)"[73]، فتكون كلامًا بهذه النيابة[74]؛ لأنها "شابهَتْ بتمام الكلام واستقلاله بها وغنائها عما بعدها الأسماءَ المستقلةَ بأنفسها"[75].

(3/3)- حروف النداء والاستغاثة والندبة: يقول سيبويه: في قولهم: يا عبدالله "حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل؛ كأنه قال: يا، أريدُ عبدالله، فحذف أريد، وصارت (يا) بدلاً منها"[76]. وهو صريح بأنّ الحرف قام مقام العمدة[77] فصحَّ عدُّه شبه عمدة.

والأسلوبان الآخران الاستغاثة والندبة يجريان مجرى النداء عند النحاة[78]، غير أنّ الندبة أداته مختلفة وهي (وا).

(3/4)- لولا ولوما الامتناعيتان: كلٌّ منهما حرفٌ يفيد امتناع الثاني لوجود الأول[79] أي الاسم بعد لولا، وهو يُعرب مبتدأ خبرُه محذوف يقدِّرونه بموجود، وهذا معنى يُفهَم من لولا ولوما، فاستُغني عنه كما في قوله تعالى: ((فَلَوْلا أَنَّهُ كَانَ مِنْ الْمُسَبِّحِينَ (143) لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ))[80]، وقوله تعالى: ((لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ))[81]، وقولك: لوما أنت لَما حضرتُ. فكلاهما صار شبه عمدة تمَّ به الكلام فأغنَى عن الخبر. وما ذهب إليه بعض النحاة من أنَّ جواب لولا سدَّ مسدَّ الخبر لا يستقيم لأنّ المعنى ليس ما دلَّ عليه الجواب، ومما يَشهد لذلك أنَّ الجواب يُحذف أحيانًا وتبقى الجملة مفيدة؛ كما في قوله تعالى: ((وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ)) وقوله: ((وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ))[82]، فلو كان الجواب دالاً على الخبر المحذوف لكان حذف الجواب تعسُّفًا لا يقع؛ لأنه لا يجوز حذفُ الدليل على المحذوف.

4. الصفة

(4/1)- حين تَسدُّ مسدَّ العمدة كالخبر أو المبتدأ، ففي قولهم: (أقلُّ رجلٍ جاءني إلا زيد) وقولهم: (أقلُّ رجلٍ رأيته إلا زيد) يجوز أن يكون الخبر "مستغنى عنه بالصفة [أي: جاءني ورأيته]، وسدَّت الصفة مسدَّه كما سدَّ الفاعل مسدَّ الخبر في نحو: أقائم أخواك"[83]، "فلم يُسندوا (أقلّ) إلى شيء في ظاهر اللفظ"[84]. ومِن ذلك قوله تعالى: ((وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ

مَعْلُومٌ))[85] "ف(له مقام معلوم) جملةٌ منعوتٌ بها (أحدٌ) محذوف، ومِثله قول الشاعر:

لهم في سبيلِ المَكرُماتِ تَنافسٌ
وما مِنهمُ إلا يَقولُ ويَفعلُ

أي: وما منهم أحدٌ، ومِثْلُه:

وما الدهرُ إلا تارتانِ فمِنهما
أموتُ، وأُخرى أبتغي العيشَ أكدحُ

أراد: فمنهما تارةٌ أموت، وأخرى أبتغي العيش أكدح"، و"كقول الراجز:

لو قلتَ ما في قومِها لم تِيثَمِ
يَفضلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ

أراد: ما في قومها أحدٌ يَفضلها..."[86]، وحكى سيبويه قول بعض العرب: "ما مِنهم مات حتى رأيتُه في حالِ كذا وكذا، وإنما يريد: ما منهم واحدٌ مات، ومثلُ ذلك قوله تعالى جدُّه: ((وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ))"[87]، ومثله قوله تعالى: ((وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً))[88]، فتجد الصفة حلَّت محل الموصوف المحذوف العمدة وهو هنا المبتدأ[89]، فاستغنت الجملة بالصفة فحقَّ أن تكون شِبه عمدة في ذلك كلِّه، وحذفُ المنعوت وقيامُ نعته في مثل ذلك يَكثر[90].

(4/2)- الصفة في النداء: فقد سلف أنْ عدَدنا النداء بلا عمدة، فقد حلَّت شِبه العمدة مقامها، وعليه فالصفة حين تقع في النداء تكون في أسلوب خلا من العمدة، فما حُكمها؟ يقول السيرافي: "لا يُستغنَى عن (الرجُل) في قولك: يا أيُّها الرجلُ، وإن كان صفةً لـ(أيُّها)؛ لأنَّ الرجل هو المقصود بالنداء في الأصل"[91]؛ مما يُبيح لنا عدَّها شبه عمدة.

5. المصدر (المفعول المطلق غالبًا)

(5/1)- العمدة المحذوفة هنا تكون غالبًا الفعل الناصب للمصدر، ويصف سيبويه هذا الحذف بأنه ""كثيرٌ في كلام العرب"[92]، فمن ذلك في القرآن قوله تعالى: ((فَضَرْبَ الرِّقَابِ)) و((سُنَّةَ اللَّه)) و((وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً)) و((وَعْدَ اللَّه)) و((فِطْرَةَ اللَّهِ)) و((صُنْعَ اللَّه)) و((قَوْلَ الْحَق))[93] وغير ذلك كثير[94]، ومنه قولهم: حمدًا وشكرًا لا كُفرًا، وحنانَيك، وسعدَيك، ولبَّيك، وسَقْيًا، ورَعيًا، وتَعسًا، وسبحانك[95].

ولا يَظهر في أيٍّ من هذه المصادر فعلُه بل هما يتعاقبان؛ لأنه بدلٌ منه[96]، فلنا أن نَعدّ هذا المصدر المنصوب شبه عمدة في كلام حُذفت العمدة منه، بل في بعضها حُذفت العمدتان الفعل والفاعل[97]، فلم يكن لتتم الفائدة بدون المصدر شبه العمدة، ودونك هذا التركيب في قوله تعالى: ((فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَالأَعْنَاقِ))[98] تجِد المصدر أعقب فعله المحذوف الذي هو وفاعله خبرٌ لطفق، وما كان للكلام أن يستغني بلا خبر لولا المصدرُ شبهُ العمدة. بل في النحاة مَن يرى حذْفَ الفعل في بعض تلك المواضع أحسن وأبلغ مِن ذِكره[99]، وفي ذلك إشارة لأهمية شبه العمدة ورجحانها على العمدة في إتمام الفائدة وتحقُّقها في تلك المواطن.

(5/2)- المصدر المختصّ يقع نائب فاعل بعد الفعل المبني للمجهول؛ كما في قولك: سِيرَ عليه سيرٌ شديدٌ، وضُرِبَ به ضربٌ ضعيفٌ[100]، فيكون حينئذ شبه عمدة؛ لأنه قد استغنى به الكلام فلا يجوز حذفه.

6. المعطوف في حالتَي

(6/1)- المفرد في مِثل قولهم: كلُّ امرئ وعملُه، فمِثل هذا التركيب تامُّ الفائدة على الرغم من حذف الخبر فيه حذفًا واجبًا كما هو مقرَّر في النحو، وما كان للفائدة أن تتم لولا هذه الواو والمعطوف بعدها، فلا يمكن الاستغناء عنهما.

(6/2)- الجملة التي تقع حيث الخبر محذوف في بعض المواطن، كما في قوله تعالى: ((أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ))[101] فالخبر محذوف ومعنى الكلام تكشف عنه الجملةُ المعطوفة (وجعلوا لله شُركاء)؛ لذلك قدَّر النحاة الخبر المحذوف: لم يُوحِّدُوه، وما كان ليتيسر لهم ذلك لولا الجملة المعطوفة[102]، وتمثيل ذلك: أفمَن هو بهذه الصفة لم يوحِّدوه وجعلوا له شركاء[103].

ويُمكن أن يُحمَل على ذلك قوله تعالى: ((أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ))[104] فتكون جملة (فويلٌ للقاسية قلوبهم) دليلاً يَتم به المعنى، ويُمكِّن النحاةَ من تقدير الخبر المحذوف بقولهم: كالقاسي قلبُه[105]. وكذلك قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ))[106] "إذ نجد (إنَّ) التي في أول الآية قد استوفت اسمها دون خبرها، وعُطف عليها قوله تعالى: (وإنه لكتاب عزيز)، وفي ذلك دليلٌ على المحذوف يُمكِننا به أن نقدِّر الخبر: لا يَضرّونه شيئًا؛ لأنَّ معنى العِزَّة يقتضي عدم التأثر بكفرهم"[107]، وهو يَقرب مما قاله الفرّاء ولم يردّه النحاس[108].

فعلى الرغم من حذف العمدة (الخبر) قد تحقَّقت الفائدة في الكلام، وذلك بالمعطوف، سواء أكان مفردًا أم جملة، وعليه فالمعطوف الذي لا يمكن الاستغناءُ عنه في هذه المواضع يكون شبه عمدة أعقب العمدة المحذوفة.

7. المفعول به: ويَكثر أن يقع شبه عمدة يُعقِب العمدة، وذلك ظاهر في طول المباحث التي يَعقدها النحاة لحذف عامل المفعول به في مصنفاتهم بدءًا من سيبويه فمن يليه؛ لذلك

أكتفي بالتمثيل القليل.

(7/1)– جملة مقول القول: تُحذف جملةُ القول بعمدتيها الفعل والفاعل وتُعقبُها جملةُ المَقول وهي مفعول به، فيتم بها المعنى والفائدة؛ كما في قوله عزَّ وجلَّ[109]: ((وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ))[110]، فجملة المقول (ذوقوا عذاب الحريق) أغنت عن جملة (يقولون) المحذوفة، ومثله قوله تعالى: ((وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ انصَرَفُوا))[111] وجملة المفعول (هل يراكم من أحد)، وكذلك قوله عزَّ وجلَّ: ((وَعُرِضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفّاً لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ))[112]، ومنه قوله تعالى: ((فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نُجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعْ الرُّسُلَ أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِنْ قَبْلُ مَا لَكُمْ مِنْ زَوَالٍ))[113]. فهذه جُملُ مقول القول لا يُستغنى عنها[114] في تمام فائدة الكلام؛ لأنها أَعقبَت جملةَ القول فكانت شبه عمدة.

(7/2)– ما لم يكن مَقولاً وتَعلَّقت الفائدةُ به فكان الاعتمادُ عليه في الذِّكر دون فِعله، وذلك كثير جعل النحاةُ الاكتفاءَ به دون فعله ما بين جائز وواجب، لكنّ هذه القسمة ليست مِن قصْد البحث، بل هما في مقام واحد؛ لأنَّ العمدة حُذفت وأعقبها شبهُ العمدة وهو المفعول به فيكون حذفُه نقضًا للغرض من الكلام. ومن مواضع ذلك[115]: إذا رأيتَ رجلاً يريد أن يوقِع فعلاً مِن ضربٍ أو إعطاء فقلت: زيدًا، تريد: أعطِ زيدًا أو اضربه. أو إذا سُئلت: مَن رأيتَ؟ قلت: زيدًا، أي: رأيتُ زيدًا. ومنه أنَّ بعض العرب قيل له: لِم أَفسدتُم مكانَكم؟ فقال: الصبيانَ بأبي، كأنه حَذِرَ أن يُلام فقال: لُمِ الصبيانَ، أو قولهم في الدعاء على غَنَم: اللهم ضَبُعًا وذِئبًا، يريدون: اللهم اجعل فيها أو اجمع عليها ضبُعًا وذِئبًا.

ومِن ذلك الاشتغال في مِثل قوله تعالى: ((وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ))[116]، وأساليب الإغراء والتحذير والاختصاص التي تُعرف معانيها وتتميز بالمفعول به شبه العمدة، في حين أنَّ عمدتَيها محذوفتان.

ومِن ذلك أيضًا قوله تعالى: ((وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ انتَهُوا خَيْراً لَكُمْ))[117] فتكون (خيرًا) مفعولاً لفعل محذوف تقديره: ائتوا أو اقصدوا، والقرينة عليه "أنك نَهيتَ في الأول عن شئ ثم جئتَ بعده بما لا تَنهى عنه بل هو مما يؤمَر به ، فيجب أن ينتصب بِائْتِ أو اقصِدْ أو ما يفيد هذا المعنى"[118]. فكان المفعول كاشفًا عن الفعل المحذوف وقائمًا عنه بإتمام الفائدة، وقوله تعالى: ((وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً))[119] "أي: بل نَتَّبعُ ملّةَ إبراهيم حنيفاً؛ كأَنه قيل لهم: اتَّبِعوا، حين قِيل لهم: كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى"[120]، فتجد أنَّ المعنى استغنى في الآيتين بالمفعول به على الرغم من حذف فعله، فمِثل هذا المفعول به يَدخل في شبه العمدة.

(7/3)– المفعول الواقع نائب فاعل، ويعدُّه النحاة هنا عمدة([121])، ولكنَّ الأساس الذي أقمنا عليه هذا البحث يقتضي تسميته بشبه العمدة؛ ذلك أنَّ العمدة مصطلح قصرناه على العُمد الأربع، وأمَّا ما يقوم بوظيفتها فيستغني به الكلام فعددناه شبه عمدة، فيكون كلُّ ما ناب عن الفعل موسومًا بالمصطلح نفسه كما سلف ذلك في الجارِّ والمجرور والمصدر.

(7/4)– المنادى: لأنَّ النحاة يعُدُّونه مفعولاً به، وهو "واجب الذِّكر لفظًا أو تقديرًا، إذ لا نداء بدون المنادى"[122]، أي لا يُستغنى عنه فصار شبه عمدة.

ب. صور شِبْهُ العمدة التي لا تُعقِب العمدةَ

في حالات هذا القِسم من البحث تجد العمدة مذكورةً في الكلام لا تغيب، لكنّ شبه العمدة لا يمكن الاستغناء عنها بهذه العمدة، بل لها وظيفة تتم بها الفائدة المرادة من هذا الكلام، وبدونها لا يكون في الكلام فائدةٌ جديدة[123]؛ أي لا تُفيد المخاطبَ أمرًا مجهولاً عنده. والحالات التي وجدتُها يتحقق فيها هذا الأمر هي:

1. الجارُّ والمجرور[124]: وأعني به الجارَّ المتعلِّق بعاملٍ ليس فعلَ قَسَم، وفصَلتُه عن الحالة السابقة في (3/1) لوجود العمدة في جملته ولِتميُّز أسلوب القسم دلالة وتركيبًا. والمقصود هنا –كما يقول ابن جني– الفضلةُ التي تَصير "معتمَد الكلام دون الخبر والصلة في نحو: [زيدٌ] قامت هندٌ في داره، ولولا الفضلة فسَدَ الكلامُ، وكذا: الذي قمتُ إليه قمتُ في داره"[125]، وقولك: الذي ضربتُه ضربتُه لأنه جاهل[126]، ومنه قوله تعالى: ((إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لأَنْفُسِكُمْ))[127].

ومِن ذلك قولُه تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ لا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الأَرْضِ))[128] "لولا الفضلة –أعني عليه– لم يَجُز للجملة أن تجري على (إنَّ)"[129]. ومثله قوله تعالى: ((هَؤُلاءِ الَّذِينَ أَغْوَيْنَا أَغْوَيْنَاهُمْ كَمَا غَوَيْنَا)) فالخبر (أغويناهم)، لأجْلِ الجارّ والمجرور (كما غوينا)؛ لأنه لو قال: هؤلاء الذين أغويناهم أغويناهم، لم يُفد، "ولا يضرُّه كونه فضلة –بحسب أصله– فإنَّ بعض الفضلات قد يَلزم"[130]. ومنه قوله تعالى: ((وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ))[131] "لو حذفنا (له) وليس هو باسمٍ ولا خبر لبَطَل الكلام"[132]؛ لأنَّ الآية لا تستغني عنه[133]. ومثله قول الأحوص:

فإذا تَزولُ تَزولُ عن مُتَخَمِّطٍ
تُخشَى بَوادرُه على الأقرانِ[134]

"إنما جاز أن يقول: فإذا تزول تزول؛ لِما اتّصل بالفعل الثاني مِن حرف الجرِّ المفادة منه الفائدة"[135].

ففي هذا كله جاء الجارُّ والمجرور شبهَ عمدة؛ لامتناع

الاستغناء عنه، وبه تمام الفائدة مع وجود العمدتين.

2. الحال التي لا يُستغنَى عنها[136]: يقول السيرافي في قولهم (هذا عبدالله منطلقًا): "ولا بدَّ مِن ذِكرِ (منطلقًا) لأنَّ الفائدة به تنعقد... فإن قال قائل: إذا استغنى الابتداء بخبره فما الذي يُضطرك إلى ذكر ما ليس بابتداء ولا خبر، وإنما هو حال والحال مستغنى عنه؟ قيل له: قد يتصل بالاسم والخبر ما ليس باسم ولا خبر، ولا يتم الكلام إلا به"[137].

فمِن تلك الحال ما في قوله تعالى: ((الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلاوَتِهِ أُوْلَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ))[138] فقوله: "(يتلونه) حال لا يُستغنى عنها وفيها الفائدة"[139]، وقوله عزَّ وجلَّ: ((ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ))[140] فجملة (تقتلون أنفسكم) حال لازمة[141]، وكذلك قوله تعالى: ((وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ))[142]، وقوله: ((لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى))[143]، وقوله: ((وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً))[144]، فالأحوال (لاعبين، وأنتم سكارى، ومرحًا) لا يجوز حذفها لأنَّ الفائدة منوطةٌ بها؛ لأنَّ العامل فيها مَنفيٌّ أو منهيٌّ عنه[145]، وقوله تعالى: ((هَاأَنْتُمْ هَؤُلاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ))[146] فجملة (حاججتم) "في موضع الحال التي لا يُستغنى عنها"[147]، وقوله تعالى: ((وَمَا لَنَا لا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ))[148] فقوله: (لا نؤمن) "في موضع الحال، وهي المقصودة، وفي ذِكرها فائدة الكلام"[149].

ومثل ذلك الحال في الآيات[150]: ((وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً))[151]، و((مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً))[152]، و((فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً))[153]، و((فَمَا لَهُمْ عَنْ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ))[154]، و((وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ))[155]، و((وَمَا لَكُمْ لا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ))[156]، و"قول جابر رضي الله عنه: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان اثنين بواحد"[157]، وقول عدي بن الرعلاء:

إنما المَيْتُ من يَعيشُ كئيبًا
كاسفًا بالُه قليلَ الرجاءِ[158]

3. الصفة: يقول سيبويه: "رُبَّ اسمٍ لا يَحسُن عليه عندهم السكوتُ حتى يَصِفوه وحتى يَصير وصفُه عندهم كأنه به يَتمُّ الاسمُ"، "كذلك مَن وما إنما يُذكَران لِحَشْوهما[159] ولِوَصْفهما، ولم يُرِد بهما خِلْوَين شيءٌ، فلَزِمه الوصف"، ومِن ذلك قولهم: مررتُ بمَن صالحٍ، وقول الأنصاري:

فكَفَى بِنا فضلاً على مَن غَيْرِنا
حُبُّ النبيِّ محمدٍ إيّانا

وقول الفرزدق:

إنِّي وإيّاكَ إذْ حَلَّت بِأَرحُلِنا
كَمَن بِواديهِ بعدَ المَحْلِ مَمْطورِ[160]

وقول سُويد بن أبي كاهل:

رُبَّ مَن أَنضجتُ غيظًا صدْرَه
قد تَمنَّى لِيَ موتًا لم يُطَعْ[161]

فتجد (صالح، وغيرنا، وممطور، وأنضجتُ) صفات لـ(مَن) لازمةً لا يُستغنى عنها، فكانت شِبه عمدة.

وفي غيرِ (ما) و(مَن) تجد الصفة اللازمة في قوله تعالى: ((فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ))[162]، فإنَّ "(فوق اثنتين) ظرفٌ في محل نصبٍ صفةٍ لنساء، وبهذه الصفة تحصل فائدة الخبر، ولو اقتُصر عليه لم تَحصل فائدة، ألا تَرى أنه لو قيل: (إن كان الزيدون رِجالاً كان كذا) لم يكن فيه فائدة... ولو اقتصر على قوله: (فإن كن نساءً) لم يُفِد شيئًا لأنه معلوم"[163].

ومِن ذلك قوله تعالى: ((فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّين، الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلاتِهِمْ سَاهُونَ))[164] فإنّ "استحقاقهم الويل لم يكن لأنهم مصلُّون، وإنما استُحقّ لسهوهم عن الصلاة، إلا تراه كيف كان الاعتماد على صلة الصفة لا على نفس الصفة"[165].

ومنه قولهم: ما في الدنيا رجلٌ يُبغضك[166]، وقولهم: ما جاءني أحدٌ خيرٌ منك إلا زيدٌ، "إذا كان لا يُعرَف إلا بوصفه... ألا ترى أنك لو قلتَ: رأيتُ زيدًا الأحمر –وهو لا يُعرَف إلا بهذا النعت– لم يكن قولك: (رأيت زيدًا) مُغْنِيًا"[167].

فتلحظ أنهم يقرِّرون: أنَّ على الصفة الاعتماد، والكلام بلا صفة لا يفيد شيئًا، وليس مُغنيًا، فكلامهم هذا يمكن أن يكون توصيفًا للصفة شبه العمدة[168].

4. المستثنى: ففي مثل قولك: ما جاءني القومُ إلا زيدًا، وقولك: ما ضربتُ إلا زيدًا، فالرضيُّ يعدُّه جزءًا من العمدة[169]، أو هو مقصود الكلام[170]، ولا يمكن الاستغناء عنه لأنَّ تمام المعنى به[171]، فهو حريٌّ بأن يكون شبه عمدة.

5. المعطوف المفرد الذي يراه ابن هشام "في نحو: اشترك زيدٌ وعمروٌ، فإنه عمدة؛ لأنَّ الفعل لا يستغني عنه، لا يقال: اشترك زيدٌ؛ لأنَّ الاشتراك لا يتأتَّى إلا بين اثنين"[172]، ومن ذلك أيضًا مما لا يُستغنى عنه قولهم: هذان زيدٌ وعمرو، والمال بين زيدٍ وعمرو[173]، وسمّاه الفاكهي: الفضلة العمدة[174]، والأنسب عدُّه شبه عمدة.

6. المفعول به (المتعجَّب منه) بعد فعل التعجب (أَفعَلَ) كما في قولك: ما أَحسنَ الجودَ، فلا يجوز حذف المفعول به وهو (الجود)؛ لأنه "لا فائدة من التعجب من دون المتعجَّب منه"[175].

ولم أَذكر مفعولَي ظنَّ وأخواتها في أشباه العمد؛ لأنَّهما ليسا فضلتين كباقي المفعولات بل عمدتان؛ فالأصل فيهما الابتداء والخبر، ونُصِبا، فلا وجه لإدخالهما في شبه العمدة[176].

الخاتمة

في محاولة تَتبُّع هذه العناصر النحوية التي شَغَلَت وظيفة تكاد تكون بها عمدة انتهيتُ إلى أنّ هذه الوظيفة التي سمَّيتها شبه عمدة يمكن أن يشغلها عناصر رصدتُ جملة منها، والأرجح أنَّ ذلك لم يكن استقصاءً، بل المجال متاح للزيادة والحذف. ومن أبرز ما انتهيت إليه في هذا العمل:

1. مفهوم الفضلة والعمدة أكثر قدرةً على وصف العنصر النحوي في الجملة العربية من مفهوم المسند والمسند إليه؛ لأنَّ الأولَين يَتجاوزان فكرة الإسناد وفكرة العامل، فتكون لهما القدرة على ضم عناصر أخرى من عناصر الجملة غير المبتدأ والخبر والفعل والفاعل؛ كما ظهر ذلك في استخدام مصطلح شبه العمدة في هذا البحث لتوصيف عناصر مختلفة في غير وظائفها الأصلية.
2. تَبقَى مصنفات النحو التطبيقي كإعراب القرآن والحديث والنصوص الشعرية المجالَ الأوسع لتقويم أحكام النحو النظري وتوسيعها؛ لتصبح أكثر قدرةً على تفسير التركيب العربي.
3. أشباه العمد صورة لقدرة العربية على توزيع عناية المتكلم واهتمامه في مواضع مختلفة من عناصر التركيب، فلا يَنحصر ذلك في العمدتين، كما يُظهر ذلك قدرةَ اللغة على تكثيف العبارة باختصارها اعتمادًا على أشباه العمد التي تحقق وحدها الفائدةَ المرادة، أو بإطالة العبارة بجعل شبه العمدة مشارِكة للعمدة في إتمام المعنى.

الهوامش

(1) انظر بيان ذلك وأمثلته في الجملة والكلام عند النحاة العرب، حسين بوعباس ص 83.

(2) وقد تجد عبارات أخرى عن مفهوم العمدة مثل: (ما لا بدّ منه) التي جاءت في: مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني ص 393، أو (لا يُستغنَى عنه) في المقتضب ص 1095، أو (المسند والمسند إليه) في: كتاب سيبويه 23/1.

(3) الأصل في الموضعين: البنيان، وهو تحريف أصلحته من شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ص 744.

(4) الأصل: يعتمد، ولا معنى له فأصلحته وفق استعماله الأول للكلمة.

(5) رسالتان في اللغة (رسالة الحدود) لأبي الحسن الرماني (توفي 388) ص 76، 84. ولم أجده عند معاصريه ولا في القرن الخامس، بلى ورد عند السيرافي المتوفى 368 في شرح كتاب سيبويه 164/6 بلفظ الاعتماد ويعتمد، ولكنه ليس صريحًا بمفهوم العمدة المرتبط بأحد الركنين، واستعماله أقرب لأن يكون لغويًّا استعمَل غيرَه في السياق نفسه، ولكنه من جانب آخر يُثبت استخدام اللفظ فيما بين نحاة القرن الرابع.

(6) الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ص 74.

(7) شرح المقدمة الجزولية الكبير ص 744. والجزولي توفي 607، مع الانتباه لاتساع أثر مقدمته في عصور متوالية.

(8) انظر مثالاً لذلك شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك (المتوفى 672) 174/1.

(9) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي 422/3، وهو مأخوذ من كلام ابن مالك في شرح التسهيل 321/2، وانظر تعريفات أخرى في شرح ابن عقيل 155/2، 543، والهمع 93/1.

(10) شرح الكافية للرضيّ 62/1، 71، وبعضها من الهمع 93/1.

(11) هذا لازم كلامهم وتمثيلِهم للعمدة والفضلة، انظر مثلاً شرح كتاب الحدود للفاكهي ص 214، والمقاصد 417/3. والراجح أنّ الرضي في شرح الكافية لم يذكره لأنه كان بصدد ذكر ما فيه علامة العمدة وهي الرفع.

(12) سورة طه: 63.

(13) مجاز القرآن 22/2، أفدته من موسوعة المصطلح النحوي ص 468.

(14) المقتضب ص 1095–1096، وانظر أيضًا فيه ص 456، 545، وقد حكى في الموضع الأخير كلامًا عن سيبويه فيه (الفضلة) والنص عند سيبويه في 336/2، وليس فيه لفظ (فضلة) ولا ما يدل عليه فقد حكاه بالمعنى.

(15) شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص 224، والشاطبي في المقاصد 417/3.

(16) المقاصد الشافية 422/3، ويشبهه قول ابن عقيل في شرح الألفية 543/1، والفاكهي في شرح كتاب الحدود ص214، ومأخذ هذا التعريف كلام ابن مالك في شرح التسهيل 321/2.

(17) شرح قطر الندى ص329.

(18) المقاصد الشافية 422/3.

(19) الكتاب 395/2.

(20) انظر المقتضب ص 545، 1095، 1102، وشرح الكافية للرضي 295/1، والهمع 4/2، 102.

(21) مغني اللبيب لابن هشام تحقيق عبداللطيف الخطيب 106/5، وموصل الطلاب ص63، ولم أجده ذكر ذلك في الجمل الأخرى.
(22) حكى ذلك عنه الزركشي في البرهان 227/2.
(23) انظر مثلا الكتاب 143/3، 288، وتفصيل ذلك في الجملة والكلام عند النحاة العرب، رسالة ماجستير أعدها حسين بوعباس ص 24 وما بعدها.
(24) يُفهم ذلك من كلامه في شرح التسهيل 7/1؛ لأنه يحد الكلام بأنه مقصود لذاته، ثم يخرج من ذلك الجملة الموصول بها وغيرها، مما يدل على أن الجملة لديه تشمل المقصود لذاته وغير المقصود. وانظر الجملة والكلام عند النحاة ص 100.
(25) شرح الكافية للرضي 33/1.
(26) مغني اللبيب 7/5-8.
(27) منهم الزجاجي في الإيضاح ص119، وابن مالك في شرح التسهيل 7/1، وابن عصفور فيما حُكي عنه في التذييل 39/1، والسمين في الدر المصون 529/9، وابن هشام فيما حكاه عنه الشيخ ياسين في حاشيته على شرح التصريح 21/1، والأزهري في شرح الأزهرية (بحاشية الأمير) ص11، والسيوطي في المشكاة الفتحية ص60 وغيرهم.
(28) مدى الفائدة تسمية معاصرة أطلقها علي أبوالمكارم في المدخل إلى دراسة النحو العربي 39/2 وعرّفها بأنها لحظُ نتائج الفائدة في الموقف اللغوي.
(29) من ذلك أنّ الكافيجي في شرح القواعد ص67 لم يأخذ بالفائدة الجديدة في شرحه حد الكلام، ولكنه في ص302 يناقش في توجيه الآية ((هِيَ حتَّى مَطلعِ الفجر)) على أساس تحقُّق الفائدة الجديدة فيها، وكذلك أبوحيان الذي ردَّ هذا الشرط في ارتشاف الضرب 412/1، والتذييل 34/1، لكنه في البحر المحيط 186/4 اشترط ما يَقرب من ذلك حين قال : شرطُ الإسناد تَغايُر الحُكم والمحكوم عليه فلا يجوز: قام القيام أو قام القائم، وفي 190/3 يحتج بذلك في إثبات اختياره وإبطال ما سواه. وانظر الدر المصون لتلميذه 52/5، 598/3.
(30) كما في جملة الشرط مثلاً: إن يحضر محمدٌ.
(31) أخَّرت هذا المصطلح عن موضعه وفق الترتيب الألفبائي لأنّ تحريره يفتقر إلى ما ذُكر في المصطلحات السابقة.
(32) بيانه في الأصول ، تمام حسان ص 131، والدليل على أن المناط عند النحاة الأصل وليس العارض قولُ ابن مالك في شرح التسهيل 321/2، وما مرَّ من تعريفهما.
(33) شرح الكتاب للسيرافي 41/9.
(34) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ص 1024.
(35) شرح الكافية للرضي 295/1، وانظر 67/1، 70، 288، 294.
(36) الهمع 93/1، 21، 81.
(37) عمدة اللافظ ص464.
(38) شرح الكافية 78/2.
(39) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى 130/2.
(40) أضواء البيان لمحمد الأمين الشنقيطي المتوفى 1973م، 341/6.
(41) على سبيل المثال، لأنَّ حالات أشباه العمد التي يذكرها البحث لا تنحصر في حالات الحذف.
(42) سيأتي بيان ذلك في عرض صور أشباه العمد.
(43) مختار التذكرة لأبي علي الفارسي ص 415، 393.
(44) المغني 429/5، والهمع 218/2.
(45) شرح التسهيل لابن مالك 321/2، والمقاصد الشافية للشاطبي 422/3.
(46) المغني 535/5
(47) المقاصد الشافية للشاطبي 158/3، وانظر رسالة الحدود للرماني ص 77.
(48) ولست بِدعًا في هذا، بل هو معروف في كلام بعضهم، ومنه قول السمين في الدر المصون 49/5 عن عبارة أبي البقاء (الفاعل محذوف): "يعني بالحذف عدم ذكره لفظًا".
(49) السابق 161/3.
(50) المغني 318/6.
(51) أفدت حالات منها من المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية أحمد عبدالعظيم ص176، 178، 181، والمدخل إلى دراسة النحو العربي علي أبو المكارم 52/3، 59، 62، ومفاهيم ومواقف تمام حسان ص287 وما بعدها، مع ما يأتي من كتب التراث.
(52) انظر الكتاب 176/2، والدر المصون 328/10.
(53) وفق الأساس الذي تقدَّم بيانه في مفهوم المحذوف في البحث، بل إنَّ مِن القدماء من نصَّ على أنه محذوف، انظر البرهان للزركشي 160/3.
(54) الآيات على الترتيب: سورة الكهف 50، والأعراف 177، الكهف 29، والفرقان 66، وغافر 3، والكهف 5، والنساء 38، والكهف 31. وقد أعرب الكوفيون بعض ذلك حالاً، انظر البحر المحيط لأبي حيان 259/3.
(55) كشف المشكل للحيدرة (ت599) 476/1، ومغني اللبيب 81/3، وقد أخذ ابن هشام (ت 761) المصطلح من كلام ابن عمرون (ت 649) الذي حكاه عنه أبوحيان في التذييل 20/5 وحكاه المرادي ولم يُسمِّه في الجنى ص 574.
(56) صحيح مسلم 49/2، والمسند 421/2، وسنن أبي داود 201/1، والكافي 264/3.
(57) انظر الحلل لابن سيده ص 140، والبيت في شرح ديوان لبيد ص 288، والكتاب 190/1، الجميع: المجتمعون، الميسر القمار على الجزور، ندام: جمعُ نديم.
(58) أفدت البيت من تعليق محقق الحلل هامش 16 ص141، وهو في الإشراف في منازل الأشراف لابن أبي الدنيا ص99، وديوان المعاني 248/2.
(59) تقدير الخبر: عالمٌ أو مُلتبسٌ بك، وقول الحسن وما بعده

وتوجيهه ذكره أبوحيان في التذييل والتكميل 19/5، وقريب منه ما حكاه عن ابن عمرون الحلبي، وكذلك قول الرضي في شرح الكافية 332/4. وفي كشف الخفاء 128/2، وإحياء علم الدين 168/9، ومجموعة ورام ص147 أنّ القول لعمر بن العزيز في كتاب يرد به على الحسن.

(60) شرح الكافية للرضي 276/1.

(61) شرح الكتاب للسيرافي 41/9، وشرح الجمل لابن عصفور 338/1.

(62) الحلل ص140.

(63) التذييل والتكميل 224/7، ولأبي علي الفارسي تفصيل لهذا واحتجاج مفصل في الشيرازيات ص 272–280.

(64) يقول ابن السيد في الحلل ص 143، ورسائل في اللغة ص156 إنّ النحاة لم يريدوا بقولهم الحال فضلة أنها لا معنى لها ولا فائدة، بل أرادوا أمرين أحدهما أنها تأتي بعد كلام تام يستقل بنفسه، والثاني أنها لا تستقل بنفسها بل تكون مقترنة مع غيرها. ويمكنك أن ترى أنَّ (هنيئًا) تَحقق فيها الأمران اللذان منعهما، فلم تأت بعد كلام بل يجوز لك الاكتفاء بها في الخطاب، واستقلت بنفسها إذا نابت عن فعلها.

(65) وانظر في التذييل 224/6 ذهاب أبي حيان إلى الاستغناء عن إظهار الفاعل باستحضاره في الذهن بفعله وبحال لا تَصلح إلا له.

(66) شرح التسهيل لابن مالك 195/3، والتذييل 343/11.

(67) سورة الأنبياء 57، وسورة الأنعام 23.

(68) اختلفوا في قائله، وهو في كتاب سيبويه 497/3.

(69) لابن هرمة في ديوانه ص 70، والتذييل 333/11، والخزانة 53/10.

(70) المسائل الشيرازيات 83، وشرح التسهيل 196/3، وقد نفى أبوعلي أن يكون هذا قَسمًا، ومراده أنه ليس من القسم الذي سمّيناه هنا القَسَم غير الطلبي.

(71) بل عدَّه بعض النحاة عمدة ومنهم الشاطبي في المقاصد الشافية 154/3، وسيأتي تعليقنا على ذلك وتعليل اختيارنا لتسميته بشبه العمدة في وقوع المفعول نائب فاعل.

(72) وقعت في غير سورة منها سورة المؤمنون: 101.

(73) الخصائص لابن جني 181/3، وانظر أيضًا 18/1.

(74) رصف المباني للمالقي ص 259، وانظر فيه ص 364.

(75) تاج العروس (بلى) حكاه الزبيدي عن بعض النحويين في بلى، والمناط واحد فيها وفي لا ونعم.

(76) كتاب سيبويه 291/1، وبعده احتجاج لذلك. وانظر المقتضب للمبرّد ص367، وشرح الكافية للرضي 346/1.

(77) بل إنّ الرضي في شرح الكافية لا يمنع دعوى أنه سدَّ مسد العمدتين الفعل والفاعل.

(78) انظر مثلاً كتاب سيبويه 215/2، 220.

(79) المقتضب ص 1065، وسر الصناعة 306، والبحر 526/1، 340/5، والجنى ص597، والمغني 394/3، 443، 465.

(80) سورة الصافات 143–144.

(81) سورة سبأ 31.

(82) سورة النور 10، 20.

(83) المسائل الشيرازيات ص 402، ومثله في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ص 90. وأجاز وجهًا آخر هو أن يكون الخبر محذوفًا كخبر لولا؛ فتكون هذه داخلة في الحالة السالفة.

(84) المسائل الشيرازيات ص 406، وانظر النحو الوافي 451/1.

(85) سورة الصافات: 164.

(86) شرح عمدة الحافظ لابن مالك ص 546.

(87) سورة النساء: 159. والنص من كتاب سيبويه 345/2.

(88) سورة الروم: 24. انظر مختار التذكرة ص250.

(89) بل ذهب بعض النحاة إلى قيامها مقام الفاعل كإجازة الباقولي وأبي البقاء في قوله تعالى: ((لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)) وقوله: ((يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُفْصَلُ بَيْنَكُمْ)) بقراءة ما لم يُسمَّ فاعله أن تكون (بين) صفة قامت مقام الفاعل، وكذلك في قوله: ((وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ)). انظر جواهر القرآن ص496، 518، والتبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ص522، 1217، والدر المصون 49/5.

(90) نصَّ أبوعلي على كثرته في مختار التذكرة ص250، وابن هشام في أوضح المسالك 320/2، وعقد الباقولي في جواهر القرآن ص488 بابًا له ولكنه لم يُخلصه لحذف العمدة وحدها.

(91) شرح الكتاب للسيرافي 146/6، 41/9.

(92) كتاب سيبويه 339/1، وظهرت كثرته في كثرة الأبواب التي عالجه فيها حتى تكاد تستغرق مئتي صفحة من الجزء الأول.

(93) هي على الترتيب: سور محمد صلى الله عليه وآله وسلم: 4، والأحزاب: 38، والنساء: 36، ولقمان: 9، والروم: 30، والنمل: 88، ومريم: 34.

(94) انظر أمثلة أخرى في مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن تمام حسان ص284–287، والبيان في روائع القرآن له أيضًا 97/1.

(95) انظر أمثلة أخرى وتفسيرها دلالة وإعرابًا في كتاب سيبويه 318/1، والتذييل والتكميل 170/7، 185، 195، والمقاصد الشافية للشاطبي 415/3.

(96) التذييل والتكميل 195/7، 198.

(97) أحيانًا يُضاف إلى فاعله كما في ((وعْد الله)) و((سنة الله)).

(98) سورة ص: 33. وانظر التذييل والتكميل 353/4.

(99) السابق 196/7.

(100) كتاب سيبويه 229/1.

(101) سورة الرعد: 33.

(102) لذلك صرَّح بعضهم أنَّ الدليل هو جملة (وجعلوا لله شركاء).

انظر البحر المحيط 384/5، والتسهيل لعلوم التنزيل للغرناطي الكلبي 405/1.
(103) الكشاف للزمخشري 532/2، والمغني 73/1
(104) سورة الزمر: 22.
(105) البحر المحيط 384/5.
(106) سورة فصلت: 41.
(107) مفاهيم ومواقف من لغة القرآن تمام حسان ص287. وانظر أمثلة أخرى فيه وفي المغني 73/1 يمكن حملها على هذا الوجه.
(108) معاني القرآن للفراء 19/3، وإعراب القرآن للنحاس 64/4، وانظر الدر المصون 530/9.
(109) أخذتُ هذه الآيات من مفاهيم ومواقف من لغة القرآن تمام حسان ص 294–300، وفيه أمثلة كثيرة أخرى، وانظر أيضًا أخبار أبي القاسم الزجاجي ص 233.
(110) سورة الأنفال: 50.
(111) سورة التوبة: 127.
(112) سورة الكهف: 48.
(113) سورة إبراهيم: 44.
(114) وكذا قال ابن هشام في المغني 258/5.
(115) من كتاب سيبويه 247/1–285، والتذييل والتكميل 44/7 وما بعدها، والمقاصد الشافية 162/3 وما بعدها، وفيها أمثلة أخرى كثيرة.
(116) سورة الإسراء: 13. فالمشغول عنه مفعولٌ به شِبهُ عمدة دلَّتنا على العمدتين المحذوفتين (ألزمنا).
(117) سورة النساء: 171.
(118) شرح الكافية للرضي 340/1، وهو مأخوذ من كلام سيبويه 283/1، 289.
(119) سورة البقرة: 135.
(120) كتاب سيبويه 257/1. وقد ذكر سيبويه نصوصًا كثيرة في هذا الأمر تنوعت بين آيات وأقوال للعرب وشواهد شعرية.
(121) شرح قطر الندى ص188، والمقاصد الشافية 154/3، والهمع 11/2.
(122) شرح الكافية للرضي 346/1، وانظر تقريرهم أنَّ المنادى مفعول به في الأصول 340/1، وأسرار العربية ص206، والإنصاف 27/1، وشرح الشذور ص215، وما تَقَدَّم في (3/3).
(123) انظر مفهوم الفائدة الجديدة الذي ذكرته في مبحث (الكلام)، ويشترطُها جملةٌ من النحاة.
(124) اعتمدتُ ظاهر التركيب وأهملتُ موقعه؛ لذلك لم أفرِّق بين الجارِّ والمجرور المتعلق بفعله والمتعلق بحال أو صفة، بل عددتها حالة واحدة، ويمكن أن نضم إليها الظرف الذي يطابقه في الوظيفة؛ كما في الآية: ((إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)) سورة الزمر: 15، فالظرف (يوم القيامة) به تتحقق فائدة الجملة؛ لأنه لا معنى لقولنا: الخاسرون الذين خسِروا. ومثله قول أبي تمام في ديوانه 223/2: فكأنما قريشٌ قريشٌ يوم مات المجمِّعُ.
(125) حكاه عنه جامع العلوم في الجواهر (طبعةالدالي ص334، طبعة الأبياري ص189) وكشف المشكلات 102.
(126) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني ص106.
(127) سورة الإسراء: 7.
(128) سورة آل عمران 5.
(129) الجواهر ص334.
(130) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي 82/7، ومثله البيضاوي، وانظر مواضع أخر في هامش كشف المشكلات.
(131) سورة الإخلاص 4.
(132) شرح السيرافي للكتاب 164/6.
(133) رسائل في اللغة لابن السيد البطليوسي ص157.
(134) ديوان الأحوص ص 257، وتخريجه ص 331. والمتخمّط: الرجل شديد الغضب له ثورةٌ وجَلَبة.
(135) التنبيه ص 106.
(136) لا أقصد التي تُسمَّى المؤسسة أو المبينة، لأنّها حال تقع في جملة ذات فائدة وإن كان معناها لا يظهر إلا بذكرها، ولكن الحال التي بصددها البحث لا يكون للجملة بدونها فائدة تامة، لذلك لا يُستغنى عنها.
(137) شرح كتاب سيبويه للسيرافي 164/6، وإن لم ينطبق مثاله على حالتنا فإنّ الحكم الذي خلص إليه هو موضع الحاجة هنا.
(138) سورة البقرة: 121.
(139) المحرر الوجيز لابن عطية ص130.
(140) سورة البقرة: 85.
(141) شرح الكتاب للسيرافي 41/9، ويعني بلازمة أنه لا يجوز إسقاطها من الكلام.
(142) سورة الدخان: 38.
(143) سورة النساء: 43.
(144) سورة الإسراء: 37، ولقمان: 18.
(145) شرح عمدة الحافظ لابن مالك ص 464.
(146) سورة آل عمران: 66.
(147) المحرر الوجيز ص313.
(148) سورة المائدة: 84
(149) البحر المحيط 8/4.
(150) انظر فيها التذييل والتكميل 292/3، 19/5–20، والدر المصون 36/4، والجنى الداني ص574، والهمع 294/2، وشرح أبيات المغني 175/4.
(151) سورة هود: 72.
(152) سورة آل عمران: 191.
(153) سورة النمل: 52.
(154) سورة المدثر: 49.
(155) سورة الشعراء: 130.
(156) سورة النساء: 75.
(157) شرح عمدة الحافظ ص464، وتخريج الحديث فيه.

(158) في الحماسة الشجرية ص195، والمقاصد الشافية 422/3، والمغني 409/5.
(159) يريد بالحشو جملة الصلة حين تكونان اسمين موصولين.
(160) كتاب سيبويه 15/2–107، وتخريج البيتين فيه وفي أمالي ابن الشجري 440/2، 65/3.
(161) المفضليات ص198، وأمالي ابن الشجري 440/1.
(162) سورة النساء: 11.
(163) الدر المصون للسمين 598/3، وأخذ أكثره من شيخه أبي حيان في البحر 190/3.
(164) سورة الماعون: 4، 5.
(165) مختار تذكرة أبي علي الفارسي ص394، وأخذ به ابن جني في الخصائص 328/3، وجامع العلوم في كشف المشكلات ص1485.
(166) شرح الكتاب للسيرافي 164/6، وشرحه فيه.
(167) المقتضب للمبرد ص544.
(168) ومما يُقوّي هذا منعُهم الوقف –أي السكوت– على الموصوف دون الوصف. انظر بيان ذلك في الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 435/1.
(169) شرح الكافية للرضي 78/2. وسمّاه بذلك لأنه يرى المسند إليه في الجملة هو مجموع المستثنى والمستثنى منه.
(170) السابق 343/1.
(171) ومثله قول ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل 360/1: لا نَحكم بالنسبة إلا بعد كمال ذكر المفردات في الكلام.
(172) شرح قطر الندى ص323.
(173) همع الهوامع للسيوطي 186/3.
(174) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى 130/2.
(175) شرح الكافية للرضي 343/1، وأفدت الحالة من المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية ص177.
(176) بذلك قرر السيوطي في الهمع 93/1 أنهما من العمد، وانظر شرح الكافية للرضي 67/1.

المصادر والمراجع

أخبار أبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبد الحسين المبارك، دار الرشيد، بغداد.

ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى النماس ، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار 2004، دار البشائر، دمشق، ط ثانية.

الأصول دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، 1982 الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي 1987، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثانية .

أضواء البيان، الشنقيطي، 1995 تحقيق مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة بيروت.

إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي 1988، عالم الكتب، بيروت، ط ثالثة .

أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

الإنصاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد 1987، المكتبة العصرية، بيروت .

الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف العراقية.

الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، مازن المبارك 1996، دار النفائس، بيروت، ط سادسة .

البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين 1993، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى.

البيان في روائع القرآن، تمام حسان 2000، عالم الكتب، القاهرة، ط ثانية.

تاج العروس، الزبيدي، وزارة الإعلام في الكويت، ط ثانية مصورة 1987.

التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق حسن هنداوي 1997، دار القلم، دمشق، ط أولى والأجزاء التالية صدرت تباعا.

التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جري الغرناطي، اعتنى به عبدالله الخالدي، شركة الأرقم بن أبي الأرقم بيروت.

التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، 2009 وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويت، ط أولى.

الجملة والكلام عند النحاة العرب، ماجستير أعدها حسين بوعباس، 1998 كلية دار العلوم بجامعة القاهرة.

الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم 1992، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى.

جواهر القرآن ونتائج الصنعة، جامع العلوم الباقولي، حققه محمد الدالي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، قيد النشر.
حاشية الأزهرية في علم العربية، الشيخ محمد الأمير 1286 هجرية، دار الطباعة العامرة.
حاشية الشيخ يس العليمي، بحاشية شرح التصريح لخالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق سعيد سعودي، دار الطليعة بيروت.
الحماسة الشجرية، ابن الشجري، تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي 1970، منشورات وزارة الثقافة دمشق.
الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار 1986–1988، الهيئة المصرية العامة، ط ثالثة .
الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق أحمد الخراط 1986، دار القلم، دمشق، ط أولى.
ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، مكتبة القدسي القاهرة.
رسالة الحدود (ضمن رسالتان في اللغة)، لأبي الحسن الرماني، حققهما إبراهيم السامرائي 1984، دار الفكر للنشر والتوزيع عمّان.
رسائل في اللغة، لابن السيد البطليوسي، حققها وليد السراقبي 2007، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الرياض ط أولى.
رصف المباني في حروف المعاني، للمالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق.
سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق حسن هنداوي 1985، دار القلم، دمشق، ط أولى.
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بتحقيق محي الدين عبد الحميد 1980، مكتبة دار التراث بالقاهرة ط عشرون .
شرح أبيات المغني للبغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق 1988، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ثانية.
شرح الأشموني على الألفية، دار إحياء الكتب العربية.
شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون 1990، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط أولى.
شرح التصريح، خالد الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ يس العليمي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
شرح الكافية ، الرضي ، تحقيق يوسف عمر 1996، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ، ط ثانية.
شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، حققه تركي العتيبي 1994، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية.
شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح.
شرح ديوان لبيد، حققه إحسان عباس 1984، وزارة الإعلام في الكويت ط ثانية .
شرح عمدة الحافظ، لابن مالك، تحقيق عدنان الدوري 1977، وزارة الأوقاف العراقية
شرح كتاب الحدود في النحو ، الفاكهي ، تحقيق المتولي الدميري، 1988.
شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، تحقيق رمضان عبد التواب وآخرين 1986، ج1 الهيئة المصرية العامة للكتاب، والأجزاء التالية في سنوات أخرى.
الفروق اللغوية ، لأبي هلال العسكري، علّق عليه محمد باسل عيون السود 2000، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى .
كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، تحقيق محمود الطناحي، 1988م مكتبة الخانجي، القاهرة ط1 سنة .
الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، 1988 الخانجي، القاهرة، ط ثالثة.
الكشاف ، الزمخشري ، دار الكتاب العربي ، بيروت 1986(مصورة عن طبعة البابي الحلبي) .
كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق هادي عطية مطر، 1984 وزارة الأوقاف العراقية، ط أولى.
كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، جامع العلوم الباقولي، تحقيق محمد أحمد الدالي 1995، مطبوعات مجمع دمشق .
مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، عارضه وعلق عليه محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
مجموعة ورام (تنبيه الخواطر ونزهة النواظر)، ورام بن أبي فراس المالكي، 1368 دار الكتب الإسلامية طهران.
مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، لأحمد الفاكهي، (مطبوع بأعلى صحائف حاشية على شرح الفاكهي لياسين الحمصي)، شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط ثانية 1971.
المحرر الوجيز في تفسير القرآن العزيز، ابن عطية الأندلسي، دار ابن حزم، بيروت، ط أولى2002.
مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، لابن جني، تحقيق حسين بوعباس، 2010 مركز الملك فيصل، الرياض، ط أولى.
مختارات شعراء العرب، لابن الشجري، تحقيق علي محمد البجاوي، 1992 دار الجيل بيروت ط أولى.
المدخل إلى دراسة النحو العربي، علي أبو المكارم، ط أولى 1980.
المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن هنداوي، 2004 كنوز إشبيليا، الرياض، ط أولى.
المشكاة الفتحية على الشمعة المضيّة، السيوطي، دراسة وتحقيق هشام سعيد محمود 1983، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

المصطلح النحوي دراسة تحليلية نقدية، أحمد عبدالعظيم 1990، دار الثقافة للنشر والتوزيع الفجالة.
معاني القرآن، للفراء، تحقيق أجمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور (مصورة عن نشرة دار الكتب.
مغني اللبيب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق وشرح عبد اللطيف الخطيب 2000، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ط أولى.
مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن، تمام حسان، 2010 عالم الكتاب القاهرة، ط أولى.
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق عبد الرحمن العثيمين وآخرين، 2007 مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط أولى
المقتضب، للمبرِّد، تحقيق حسين أحمد بوعباس، المجلس الوطني للثقافة والفنون الكويت، قيد الطبع.
مكتبة النحو والصرف، مركز التراث للبرمجيات بعمّان الإصداران 1و3.
مكتبة أهل البيت، مركز المعجم الفقهي بإيران ومركز المصطفى للدراسات الإسلامية بلبنان الإصدار الأول2005
موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، يوخنّا مرزا الخامس، دار الكتب العلمية بيروت، ط أولى 2012.
موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الشيخ خالد الأزهري، تحقيق عبدالكريم مجاهد، 1996 الرسالة بيروت، ط أولى.
النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط12
همع الهوامع، السيوطي، تحقيق عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر.

The Semi-Essentials In Arabic

Hussein BouAbbas*

ABSTRACT

The grammatical elements were divided into two categories: the Essential and the Complement. The research reviewed these two groups with new finding emerged. The new results mentioned in previews studies, however, these researches do not named yet. For that, this research has categorized these new finding and entitled as (Semi-Essential). The new term explained as when the complement take all or parts of the essential's function, in terms of the semantic and the form, or the semantic only. Moreover, the researches states that the semi-essential alternating the essential in seven main events, besides, the semi-essential doesn't alternate the essential in six occasions. The study relied on the linguistics statements throughout the different Arabic grammar stages

Keywords: grammatical elements, Semi-Essentials.

* Faculty of Arts, University of Kuwait, Kuwait. Received on 2/7/2014 and Accepted for Publication on 2/9/2014.